المزارعين وكبار التجار .

لو حذفنا النسبة المشار اليها ، أي ٥٪ ، وهي تكون عادة من الثمار غير الصالحة للتصدير ، فان ما يتبقى هو منتـــوج ٢١٧٣٢٦ دونما ، وباعتبار ان متوسط انتاج الدونم هو ٩ر٣٧٥ طنا ، فان انتاج القطاع هو ٢٠٣٧٤٣ طنا . وباعتبار ان الطن يساوي ٦٠٠ شلن ، أي ٣٠ جنيها استرلينيا على اساس اسعار الكتلة الغربية ، و ١٠٠٠ شلن أي ٥٠ جنيها على أساس اسعـــار اسواق اوروبا الشرقية ، رغم تحفظنا الشديد على هذه الاسعار . وفي ضوء ما تقدم فان حصيلة ثمن الحمضيات هي ٦ر١١٢٢٩٠ مليون جنيه ، علـــى اساس اسعار اوروبا الغربية ، و ١٠ر١٨٧ر١٠ مليون اساس أسعار اوروبا الشرقية ، ويصل الرقم الى ٧ر٣٣٤ر٧٥٠ مليون جنيه على اساس ٣٦ شلنا للصندوق .

ان توسعنا في عرض موضوع الحمضيات انما هو بغرض تبيان اهمية الدور الذي لعبه كبار تجار الحمضيات ، الذين كانوا يسيطرون على هذه السلعة منذ تكون زهرة على الشجرة ، وحيث تضمن البيارة ، ويكون المالك الصغير مضطرا لبيع ثمارها بواسطة تاجـــر الحمضيات ، والذي هـــو مالك كبير ، ومصدر حمضيات ، وفي الوقت نفسه تاجر ، الى أن تتحول الى عملة حرة ، وتعاد الى غزة بشكل سلعة كمالية او ضرورية ، ومن ثم تتحول الى جنيهات مرة ثانية . هذه الدورة الاقتصادية كان يسيطر عليها بضعة أفراد يوجهونها حسب مصالحهم . فكيف تعامل التجار مع السوقين المفتوحين امامهم ؟

اضافة الى الظروف الداخلية والخارجية الملائمة لمصالح التجار ، توفر شرط ضروري آخر لنشوء الاحتكار في قطاع غزة ، الا وهو سيطرة مصـــدري الحمضيات على تجارة قطاع غزة طيلة مرحلة الستينات ، وحيث تركزت في ايديهم نسبة لا بأس بها من الرساميل ، لم يكن التوسع الذي طرأ في مرحلة الستينات ، ببعيد عن قبضة هؤلاء التجار ، وكانت الكتلة النقدية بالعملة الحرة تصب في ايديهم في النهاية ، ورغم ان كبار التجار لا يملكون سوى نسبة قليلة من اجمالي المبالغ التي مولت بها تجارة القطاع الخارجية . ولكن هذه النسبة كانت قيمة مجمعة بأيدي قلة ، امكنها من التحكم بما تبقى من مصادر تمويل خارجي . من خلال هذه الكتلة النقدية المجمعة والتي تحركها يد واحدة ، تمت السيطرة على اموال الموظفين في الخارج ، رغم انها تبلغ ثلاثة اضعاف ما يصدره كبار التجار . كانت أموال الموظفين تحول من خلال كبار التجار لانهم وبحكم متانة وضعهم المالي داخليا ، قادرون على منح الثقة لاولئك الموظفين من